الفصل الثاني

أساليب التخطيط التعليمي واستراتيجيته

ومجالات الاختيار

١- أساليب التخطيط :

تأكدت منذ منتصف القرن العشرين العلاقة القوية بين التعليم وبين أداء الاقتصاد القومي لوظيفته بصورة مرضيه . ومن هنا يرز الاهتمام بالتخطيط على المستوى القومي ككل . وقد عزز هذا الاتجاه أيضا ضخامة جهاز التعليم سواء من حيث أعداد التلاميذ الملتحقين بالمدارس أو أعداد الطلاب في الجامعات والتعليم العالي أو المصادر المادية والأموال المرصودة له . وهذا تطلب بدوره ضرورة استخدام أساليب تخطيط متطورة لتحسين دقة التنبؤ بالأعداد المطلوبة من التلاميذ والمعلمين لكل مرحلة وترشيد استخدام الأموال والمصادر المادية المخصصة للإنفاق على التعليم .

وهناك ثلاثة أساليب معروفة في التخطيط التعليمي يستخدمها رجال الاقتصاد هي أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية Manpower approach وأسلوب التكلفة والعائد Cost - benefit approal وأسلوب الطلب الاجتماعي Social Demand Approach ويقوم أسلوب التنبؤ بالقوى البشرية كما هو واضح من اسمه على التنبؤ بالطلب من القوى البشرية المتعلمة اللازمة للعمل في المستقبل .

فقد تغيرت النظرة التقليدية التي نادى بها رجل الاقتصاد المشهور " كينز" أثناء الأزمة الاقتصادية خلال ثلاثينيات هذا القرن التي ترى أن رأس المال المادي من أهم مجالات الانطلاق في التنمية الاقتصادية . وأصبح من المسلم به بين رجال التربية والاقتصاد على السواء أن رأس المال البشري لا يقل أهمية عن رأس المال المادي في التنمية إن لم يزد عليه .

وهذا يعني أن القوى البشرية المتعلمة أو المدربة عنصر هام في النمو الاقتصادي لأي دولة . ذلك أن الاقتصاد القومي ومعدلات نموه تعتمد بصورة مباشرة على توفر العمالة الماهرة المدربة المتعلمة . وقبول وجهة النظر هذه أو

التسليم بها يتطلب نوعا من التخطيط التعليمي . لأن النظام التعليمي هو المسئول عن إعداد القوى البشرية المؤهلة . ويتطلب تخطيطا سليما على المدى الزمني الطويل . ومن الطبيعي أن يكون هذا التخطيط قائما على احتياجات الاقتصادي القومي من القوى البشرية . وهذا يتطلب بالطبع تقدير هذه الاحتياجات في المستقبل . ومن هنا سيطر أسلوب التنبؤ بالاحتياجات من القوى البشرية على التخطيط القومي في الدول المتقدمة والنامية على السواء . ويعتمد هذا الأسلوب كما أشرنا على افتراض أنه من الممكن تحديد احتياجات البلاد من القوى البشرية الماهرة وذلك بالتنبؤ بالعدد المطلوب من هذه القوى للوفاء بمطالب هدف اقتصادي معين ، يشار إليه عادة على أنه معدل النمو الاقتصادي . وهكذا أصبح ينظر إلي أهمية الاستثمار في التعليم على أنه استثمار في الموارد البشرية بيد أن هناك رأيا يقول بأن الاستثمار الزائد عن الحد في التعليم قد يعوق أو يؤخر التنمية أو النمو الاقتصادي نتيجة سوء توزيع رأس المال المتاح للدولة . وكثير من الاقتصاديين المعاصرين يرون أن الاستثمار المباشر في الصناعة يؤدي إلى عائد أعلى من أي استثمار مماثل في مجال التعليم (Hurd : p . 179) وهذا يعني في نظرهم ضرورة عدم المبالغة في الاستثمار في التعليم على حساب الصناعة .

ومن الانتقادات التي توجه إلى أسلوب القوي العاملة أنه يتجاهل تكلفة التعليم . كما أنه يتجاهل المستويات المتدنية في المهارة من القوى العاملة . يضاف إلى ذلك أنه يعتبر أو يفترض أن مواصفات العمل ومتطلباته لكل وظيفة هي مواصفات ثابتة وجامدة . وأخيرا فإنه يصعب في بعض الحالات معرفة ما إذا كانت الخطة ناجحة أم لا . ومن هنا يصعب تحسين أي خطة تالية أو لاحقة .

أما أسلوب التكلفة والعائد فيقوم على أساس أن التعليم مجال من المجالات الاستثمار وأن الفائدة الاقتصادية لمختلف مستويات التعليم يمكن مقارنتها بتقدير معدلات العائد أو المردود الفردي والاجتماعي منها . وسنفصل الكلام عنه فيما بعد . أما الأسلوب الثالث فلا يعني بالمردود أو العائد الاقتصادي . وانما يعني بالنظرة الإنسانية التي ترى أن للتعليم أهداف أخرى غير الأهداف الاقتصادية ومعياره هو تلبية الاحتياجات الثقافية للمجتمع برمته .

وهنا يعني التعرف على الاحتياجات المستقبلية من التعليم تبعا لمقدار الطلب

الاجتماعي عليها ، وتقدير هذا الطلب على التعليم على أساس سكاني أو ديموغرافي من حيث عدد الأماكن الدارسية المطلوبة في مختلف أنواع اتعليم ومستوياته ، وتقدير نسبة التلاميذ الملتحقين بالمدارس أو المطلوب الحاقهم بها . ويعني أسلوب الطلب الاجتماعي على التعليم بتوفير مختلف أنواع التعليم لكل تلميذ حسب قدراته وامكانياته ورغباته . وبينما يركز أسلوب متطلبات القوى البشرية على حاجة الاقتصاد القومي من هذه القوى نجد أن أسلوب الطلب الاجتماعي يقوم على أساس التخطيط لتوفير قوة بشرية متعلمة بصرف النظر عن متطلبات أو حاجة سوق العمل .

ومن أبسط أساليب التخطيبط التي تستخدم في عمل ذلك هو اتخاذ معدل الزيادة السنوية في عدد السكان أساساً للتوسعات التعليمية في كل المراحل والمستويات . ولما كانت الدول النامية بصفة خاصة لا تستطيع لأسباب معروفة توفير مكان لكل راغب في التعليم لا سيما في مراحل التعليم الثانوي والجامعي فإن الطلب الاجتماعي يخضع للقرارات السياسية الاستراتيجية التي تحدد الأولويات وحدود التوسعات في ظل الظروف الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية للبلاد . وسنفصل الكلام عن الاحتياجات التعليمية وطريقة تقديرها فيما بعد .

ومن أهم المشكلات التي تواجه هذا الأسلوب صعوبة تقدير الطلب الاجتماعي لما يتطلبه ذلك من تحليل المتغيرات الاقتصاديه والاحتماعية والعوامل التي تحدد التحاق التلاميذ بالمستويات التعليمية المختلفة والعوامل التي تؤثر على الاختبار الدراسي والمهني . ويميل بعض الباحثين إلى ضرورة التكامل بين هذا الأسلوب وبين أسلوب القوى البشرية . والتكامل أيضا بين هذا الأسلوب وأسلوب التكلفة والعائد . وبمعنى آخر يرى بعض الباحثين التكامل بين أسلوب وآخر أو بين الأساليب الثلاثة .

والنقد الذي يوجه إلى الأساليب الثلاثة السابقة للتخطيط هو أنها معينة بالكم لا بالكيف في التعليم وتهمل ما يعنيه هذا الكيف بالنسبة للتنمية معنية والنقد الثاني أن جميعها تهتم بالتعليم الرسمي الذي يتم في المعاهد والمدارس العامة ولا تعني بالأنواع الأخرى من التعليم غير الرسمي مثل الدراسة بالمراسلة والتلمذة الصناعية وتعليم الكبار (Rogers and Ruchlin : p . 230)

ومن الأساليب المعروفة التي يتزايد استخدامها في التخطيط لاسيما

التخطيط المدرسي المصغر أسلوب المماثلة Simulation. وهي طريقة فنية يمكن استخدامها في تخطيط البرنامج التعليمي وإعداد الميزانية . والمماثلة تمثل في أبسط صورها نموذج المدرسة أو النظام المدرسي وما يتضمنه من علاقات بين المقررات الدراسية والطلبة والمعلمين والإدارة والزمن والمباني والمواد والأرض .. ومن هنا كانت التسمية بالمماثلة تقوم على النموذج المماثل . ومن خلال التعديل في العلاقات المكونة له يمكن التوصل إلى الطريقة الأفضل التي تتوافق بهاهذه العلاقات المكونة له يمكن التوصل إلى الطريقة الأفضل التي تتوافق بها هذه العلاقات مع بعضها . ويمكن استخدام طريقة المماثلة في كل وجه من وجوه تخطيط البرنامج التعليمي .

ويمكن استخدام الحاسب الآلي في عمل نماذج المماثلة في النظم التعليمية لمعرفة البدائل الممكنة والتطورات المتوقعة للبرنامج من خلال إدخال تغييرات على السياسة أو التطوير المتوقع في النموذج حتى نصل إلى أفضل البدائل . فقد تكون المشكلة على سبيل المثال تحديد الموارد التي نحتاج إليها لتعليم أعداد معينة من التلاميذ . هذه الموارد تمثل المباني والتجهيزات والمعلمين والتمويل .

وباستخدام أسلوب أو طريقة المماثلة يمكن أن نعرف التأثير الذي يحدثه وضع حد أقصى لعدد التلاميذ في الفصل أو زيادة اليوم المدرسي مدة ساعتين أو جعل مقرر دارسي معين اجباريا على جميع التلاميذ . وقد نتوصل إلى النموذج المرغوب لمدة عام أو أكثر وما يتطلبه من تكاليف وتمويل . وأسلوب المماثلة يمكننا من تقويم بدائل السياسة وخطوات التطوير لفترات طويلة . وبذلك نتوصل إلى البديل الأفضل أوالأكثر كفاءة . وقد يبو البديل فعالا على مدى عام وقد يكون غير فعال لأكثر من ذلك . ويساعدنا أسلوب المماثلة على التوصل إلى العدد الأمثل من المدارس وحجمها الأمثل وبهذا تتحقق اقتصاديات الحجم واستخدام المباني المدرسية استخداما رشيدا ، مما يساعدنا على ترشيد الإنفاق على التعليم.

ب - استراتيجية التخطيط

بصرف النظر عن الدخول في تعريف معنى الاستراتيجية وتكرار ماهو معروف عادة في هذا الشأن نود الدخول في الموضوع مباشرة بالقول بأن المديرين ورجال التخطيط يستخدمون نوعين من التخطيط : استراتيجي واجرائي . ويتعلق

التخطيط الاستراتيجي بالقرارات التي تمكن المنظمة من تحقيق أهدافها المنشودة بطريقة فعالة وزيادة كفاءتها الانتاجية . أما التخطيط الإجرائي فهو يختص بتفصيل عمليات تنفيذ القرارات الاستراتيجية فيما يتعلق بالبرامج التنفيذية وعمليات الاتصال والتنسيق وتخصيص الأموال والميزانية .

وللتخطيط التعليمي شأنه شأن غيره من الميادين استراتيجية معينة تستند إلى أسس علمية واعتبارات نظرية . هذه الأسس والاعتبارات تنطبق على تخطيط البرامج التربوية والثقافية كما تنطبق على غيرها . ومن أهمها :

أولا : تحديد الأهداف بوضوح على أساسها تبنى الخطة .

ثانيا : ترتيب الأولويات أي اختيار القطاعات والعمليات التي تعطي أولوية على غيرها في الخطة ، وهو عنصر حيوي في استراتيجية التخطيط ويتحكم فيه بالدرجة الأولى الإمكانيات المادية .

ثالثا : التنبؤ باحتمالات المستقبل والظروف المختلفة التي ستعمل فيها الخطة واحتمالات التغيير في الظروف والشروط والإمكانيات .

رابعا : « الشمول » أي تقدير الجوانب المختلفة من حساب الإمكانيات المادية والبشرية والظروف الاجتماعية .

خامسا : « الواقعية » أي أن تكون تقديرات وحسابات الخطة مراعية لظروف الواقع ومتمشية مع ظروف الفعلية والعملية .

سادسا : « المرونة » بمعنى وجود قدر يسمح بالحركة ومواجهة التغيرات غير المتوقعة التي يمكن أن تحدث للخطة .

سابعا : المتابعة والتقويم بمعنى ملاحظة الخطة في واقع تطبيقها والتغلب على ما يواجهها من مشاكل والاستفادة من الخبرة الماضية في مستقبل عمل الخطة .

وتتوقف استراتيجية التخطيط التربوي على حجم التعليم وأعداد التلاميذ في مختلف المراحل التعليمية . كما تتوقف على درجة النمو النسبي في هذه المرحل ونمو الاقتصاد القومي ومطالبه من القوى البشرية .

أنواع القرارات في التخطيط :

يتصل بالكلام عن استراتيجية التخطيط أنواع القرارات المتصلة بها. ويمكن القول بصفة عامة بأن القرارات المتضمنة في التخطيط تنقسم إلى الأنواع التالية

١ - القرارات المعيارية Normative Decisions وهي القرارات التي تتعلق بما يجب عمله .

٢ - القرارات الاستراتيجية Strategic Decisions وهي تتعلق بما يمكن عمله ، ومتي وكيف يتم عمله .

٣ - القرارات الإجرائية Operational Decisions وهي تتعلق بما سيعمل في المستقبل القريب ومتى وكيف يتم ذلك .

٤ - القرارات الإدارية Administrative Decisions وهي تتعلق بما تم عمله بالفعل .

ومن خلال عمليات التخطيط واتخاذ القرار يمارس رجال الإدارة سلطاتهم لتحقيق الأهداف المنشودة وحل المشكلات التي يواجهها العمل . ويتضمن اتخاذ القرار الاتجاه الذي يأخذه العمل في المستقبل كما يتطلب إجراءات فورية لوضعه موضع التنفيذ .

بين الأولويات والأسلوب :

تعتبر عملية الأولويات وترتيبها جزءاً لا ينفصل من أي استراتيجية للتخطيط . ومن المؤكد أن الاستثمار في ميدان التعليم كعنصر هام في هذه الاستراتيجية يتطلب أموالا كثيرة لا يجنى عائدها إلا في المستقبل البعيد . ومن هنا كان من المهم أن نكون على وعي بتجنب عمل ما قد يكون مصيره الضياع أو الهباء المنثور . فإذا كان على التعليم أن يتمشى مع مطالب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإمكانيات المالية للدولة فمن الواجب إذن أن نعطي عناية كبيرة للأولويات في التعليم ، وهذا يعني تخطيط التعليم في ضوء هذه الأولويات والاعتبارات .

لقد أشار التقرير النهائي لليونسكو عن التنمية التعليمية في الدول الإفريقية إلى أن الدول النامية التي حققت تقدما كبيرا في محو الأمية والتركيز على التصنيع (وهي مصر وغانا ونيجيريا) هي نفسها الدول التي واجهت نقصا

كبيرا في القوى العاملة على المستوى العالمي وزيادة كبيرة في المتعطلين .

وهذا يوضح لنا أهمية أسلوب القوى البشرية في تخطيط التعليم . ولا يقل عن ذلك أهمية ما يعرف بأسلوب الاحتياجات الاجتماعية أو المنهج الثقافي في تخطيط التعليم ، وهو الذي ينظر إلى التربية والتعليم كغرض في حد ذاته ، وينبغي لكل مجتمع أن يتأكد من أن نظامه التعليمي قادر على إعداد المواطن الصالح الذي يتمتع بحياة أفضل بكل جوانبها المادية والعقلية والروحية . ومن الأفضل المزج بين الأسلوبين كما أشرنا .

مجالات الاختيار :

يتصل أيضا بالكلام عن استراتيجية التخطيط مجالات الاختيار المتاحة أمام المخطط التربوي .

وعلى قدر ما تعني به التنمية التعليمية ، يواجه المخطط التعليمي دائما بعمل الاختيارات . ويهمنا هنا أن نشير إلى مجالات الاختيار المختلفة . دون أن نشير إلي تفضيل أحدها ، لأن ذلك يتوقف عموما علي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لأي دولة .

١ - الاختيار بين المستويات التعليمية :

يتعلق الاختيار بين المستويات التعليمية بالمراحل التي يجب التأكيد عليها والتوسع فيها عند الاستثمار في التعليم . أهي المرحلة الابتدائية أم الثانوية أم التعليم العالي ؟ فمن الممكن إعطاء ألولوية كبرى لتوفير تعليم ابتدائي لجميع التلاميذ . ولكن ذلك يكون على حساب المرحلة الثانوية ، أو إعطاء الأولوية الأولى للتعليم الثانوي وتعطى الأولوية الثانية للتعليم الابتدائي . ولكن لا يمكن أن تعطي أولوية فائقة الأهمية في وقت واحد للاثنين . والواقع أن هناك اتجاهين للاختيار أحدهما يمثل سياسة الدول النامية التي تعطي الأولوية للتعليم الابتدائي، والاتجاه الثاني هو الذي نادى به الخبراء الدوليون في التعليم بإعطاء الأولوية للتعليم الثانوي لأنه يمثل المصدر الكبير للقوى البشرية . وعلى كل حال فإن استراتيجية التخطيط لا تكون كاملة مالم تتم عملية الاختيار في هذه المجالات .

٢ - الاختيار بين الكيف والكم :

الاختيار الثاني هو الاختيار بين الكم والنوع أو الكيف . ففي ميدان التعليم الابتدائي مثلا هل تهدف الدولة إلى توفير تعليم إلزامي عام لجميع الأطفال مع كتب مدرسية رديئة ومناهج مدرسية متواضعة رخيصة على يد معلمين غير مؤهلين ؟ أم ترغب في توفير معلمين مؤهلين تأهيلا حسنا وكتب مدرسية جيدة ومناهج جيدة عالية التكاليف ؟ فإذا اختير البديل الثاني فإن ظروف الدولة الاقتصادية قد تفرض التضحية بالكم لبلوغ الكيف . وهذا يعني التضحية بتوفير تعليم ابتدائي لجميع الأطفال في سن المدرسة .

والواقع أن المعضلة الرئيسية لأي نظام تعليمي للدول النامية هي التوفيق بين اثنين لا يجتمعان : الكم والكيف ، بمعنى : كيف نوفر التعليم للأعداد المتزايدة باستمرار مع المحافظة في نفس الوقت على مستوى معقول ؟ وهنا نواجه بالصخرة التي تتحدى المخططين التربويين أو المعادلة الصعبة التي يمثل طرفاها الكم والكيف .

٣- التعليم المدرسي والتدريب اللامدرسي :

مجال الاختيار الثالث هو مجال تنمية المهارات الفنية ، ولاسيما على مستوى الحرف ، بمعنى : هل توضع مسئولية التدريب على عاتق نظام التعليم المدرسي أو يوضع العبء على مؤسسات التشغيل أو على منظمات العمل ؟ . لقد ظهر بوضوح شديد في معظم الدول أن تدريب الحرفيين في المدارس الثانوية المهنية يعتبر استثمارا ضئيل القيمة . ومن المفيد جداً أن يوفر للحرفيين تعليم ثانوي عام ثم تنمى بعدئذ مهاراتهم أثناء العمل . وبعبارة أخرى فإن مهمة التعليم المدرسي هي إعداد أفراد مدربين إلى حد ما . بينما تقع مهمة التدريب على مهارات معينة على عاتق أصحاب العمل أشخاصا كانوا أم هيئات حكومية أم مؤسسات خاصة .

وقد حلت هذه المشكلة في بعض الدول في أمريكا اللاتينية بإجراء فريد . فلدى كولومبيا - مثلا - جهاز للتدريب يسمى sena مستقل تماماً عن وزارة التربية والتعليم ، يقوم بتدريب العاملين في المصانع كما يقوم بتدريب الأفراد لإعدادهم للالتحاق بمختلف الصناعات ، ويمول جهاز التدريب هذا بحصيلة ضرائب تفرض لهذا الغرض طبقا لجدول معين يدفعها أصحاب المصانع الذين يستخدمون أكثر

من عشرة أفراد . وتوجد أجهزة للتدريب شبيهة بهذا النظام في كل من فنزويلا والبرازيل . وهي فكرة معقولة مطروحة للبلاد العربية . وينبغي أن نشير هنا إلى أن تحميل عبء التدريب على أكتاف أصحاب الأعمال ومؤسسات التشغيل يوفر موارد كثيرة يمكن الانتفاع بها في التعليم المدرسي العام . ومهما كان الأمر فإن الاختيار بين التعليم المهني قبل الالتحاق بالعمل وبين التدريب أثناء الخدمة يعتبر دائما مهمة صعبة ، وإن ايجاد التوازن بينهما قد أثار جدلا عنيفا في بلاد مختلفة ومازال الجدل محتدما .

٤ - اختيار الحوافز :

مجال الاختيار الرابع الذي يعتبر ذا أهمية عظمى للمخططين عامة وأيضا بالنسبة للمخطط التعليمي بصفة خاصة ، هو الاختيار بين الحوافز ، أي كيف نقنع الناس ليمارسوا أعمالا أو مهنا معينة ؟ هل نعتمد اعتمادا كليا على إيجاد الحوافز التي تحمل الناس على ممارسة أنواع النشاط التي تشتد حاجة التنمية إليها ؟ أم نخلق حوافز متنوعة حسب مايتطلبه الموقف مثل رفع مرتبات المهن الوسطى التي تشتد الحاجة إليها ؟ ومجال الاختيار هنا حيوي وصعب بالنسبة لدول عديدة .

وفي بعض البلاد على سبيل المثال نجد أن نسبة عدد الأطباء إلى عدد الممرضات هي ١٠ : ١ بينما يجب أن تكون هذه النسبة ١ : ١٠ . والسبب في هذا أن مرتب الممرضة بسيط ومنزلتها الاجتماعية منخفضة جدا حتي أن الكثيرات لا يرغبن في العمل في مهنة التمريض . والوضع مشابه لهذا بالنسبة للمساعدين الفنيين والمساعدين الزراعيين في بلاد كثيرة . ولذلك يكون من المهم جدا بالنسبة للجهاز التعليمي في هذه الحالة وفي غيرها أن يخرج ممرضات أكثر من الأطباء وأن يوفر المساعدين الفنيين والمساعدين الزراعيين بأعداد أكبر من المهندسين والأخصائيين الزراعيين من خريجي الجامعات .

وعند مواجهة موقف من هذا النوع يمكن أن ننحي جانبا مسألة الاختلاف في الأجر وفي المنزلة الاجتماعية ، وأن نستخدم نظاما جديدا للمكافآت يكافأ بمقتضاه المساعد الفني الذي تتسخ يداه في المصنع بقدر ما يكافأ المهندس الميكانيكي الجامعي الذي يرفض التزحزح من مكتبه . ويكافأ المساعد الفني الطبي الذي يذهب إلى الأحراش لعلاج الناس بالمضادات الحيوية قدر ما يكافئ

الطبيب الذي يرفض أن يتحرك خارج المدينة .

هذه مجالات اختيار مختلفة لا بد من القيام بها بعد تفكير عميق وإلا أنفقت الأموال سدى . إن دراسة الحوافز تعتبر جزءا مكملا وضروريا للتخطيط التعليمي والمخطط الذي يتجاهل تركيب الحوافز في مجتمعه يكون كالنعامة التي تخفي رأسها في الرمال .

٥ - الهدف من التعليم :

المجال الخامس والأخير للاختيار يتعلق بالهدف الحقيقي للتعليم . هل يهدف التعليم إلى إشباع حاجات ورغبات وآمال الأفراد أم يجب أن يوجه لمقابلة احتياجات الدولة ؟

إن البلاد التي تؤمن بما يسمى « الفلسفة التحريرية » سوف تفضل بالطبع النوع الأول . أما تلك التي تؤمن بالفلسفة الاشتراكية فسوف تختار الثاني . ولكن المسألة ليست بهذه السهولة في البلاد النامية . ففي كثير من هذه الدول يمكن لأي مواطن أن يتعلم في الخارج على حساب الدولة ثم يجد أمامه الباب مفتوحا للتوظف في الدول الأجنبية والوكالات الدولية . هل نسمح لمثل هؤلاء الطلبة الذين أوفدوا للخارج على حساب الدولة بحرية الاختيار كاملة ، على أساس النظرية التي تقول إن كل ماهو خير بالنسبة للفرد يصبح خيرا للدولة . أو هل تتخذ خطوات لعلاج مثل هذا الموقف الحرج ؟ هذا سؤال يجب على كل دولة وكل مخطط أن يجيب عليه . ولكنه سؤال لا يمكن تجاهله . ويبدو أن الاتجاه السائد الآن بين كثير من الدول هو المزج بين الاختيارين .

إن جوهر إستراتيجية التخطيط يتعلق بالقيام بعملية الاختيار في المجالات التي سبق وصفها . وينبغي علي المخطط التعليمي أن يقوم بهذه المهمة بحكمة لكي يتحقق توازن فعال بين الأولويات . وتتوقف طبيعة هذا التوازن على أهداف المجتمع الاجتماعية والاقتصادية كما تتوقف أيضا على سياسة الدولة وتوجهاتها العامة .